مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد07 / العدد الأول (جوان 2023)
ص ص.(374-397).

دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي

(روسيا والصين نموذجا)

The role of revisionist powers in reshaping the international order (the case of Russia and China)

د.صاليحة مماد[1]، مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
Saliha.mammad@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/31 تاريخ القبول: 2023/04/10 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

إن التطور التاريخي للنظام الدولي منذ معاهدة " وستفاليا" عام 1648 إلى يومنا هذا يشير إلى أن ظاهرة صعود قوى دولية معينة وأفول أخرى هي ظاهرة صحية وملازمة لعملية تطور الأنظمة الدولية، ويعزى حدوث هذه الظاهرة إلى متغير توزيع القوة بين فواعل النظام الدولي، وهذا ما يدفع بعض القوى التي يخدمها الوضع السائد في النظام الدولي إلى السعي للمحافظة عليه، ومحاربة أي تغيير قد يطرأ على هذا النظام، في حين تتجه قوى دولية أخرى التي تنعت بالقوى المراجعة أو التعديلية إلى تغيير النظام الدولي القائم ومراجعة الترتيبات القائمة فيه التي تعتبرها مجحفة في حقها وهذا حال بعض القوى كروسيا والصين.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، مفهوم القوة، القوى التعديلية أو المراجعة، روسيا، الصين.

Abstract :

The historic development of the international system since the Treaty of "Westphalia" to the present day indicates that the phenomenon of the rise of certain international powers and the decline of other powers is a healthy phenomenon and inherent to the development of international systems. This phenomenon is attributable to the variable distribution of power between the international system actors. This leads some of the powers served by the prevailing situation in the international system to seek to preserve the status quo, while other international powers labelled as revisionists powers tend to change the existing international system as Russia and China

Keywords:: International order, concept of power, Revisionist powers, Russia, China

مقدمة:

أضحت الولايات المتحدة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وحل حلف وارسو في تسعينات القرن العشرين القطب الوحيد الذي يسيطر على النظام الدولي ويتحكم في تفاعلاته وآليات عمليه ما زاد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة المهيمنة على النظام الدولي في ظل" الأحادية القطبية" بعد نهاية الحرب الباردة، غير أن هذا الأخير" النظام الدولي" بدأ يشهد خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين بروز قوتين كبيرتين كروسيا والصين تسعيان إلى اكتساب المزيد من القوة، وتعملان على توسيع نفوذهما وتحالفاتهما معلنتين بذلك تحدي التفوق والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الراهن من خلال تبنيهما في سلوكياتهما الخارجية لسياسات واستراتيجيات على المستوى الإقليمي والدولي توحي برغبتهما في إعادة تشكيل النظام الدولي باتجاه نظام متعدد الأقطاب، وهذا ما يقودنا إلى معالجة إشكالية رئيسية في هذه الدراسة تتمحور حول البحث في طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه روسيا والصين لإعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب؟.

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

-ما مفهوم الدولة التعديلية "المراجعة"؟

-ما هي أهم المقاربات النظرية التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير سلوك القوى التعديلية في النظام الدولي؟

-ما هي مؤشرات اعتبار روسيا والصين كقوى تعديلية؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، صاغت الدراسة الفرضيات العلمية التالية:

-تفرض التحولات والتغيرات التي يشهدها النظام الدولي على مستوى نمط توزيع القوة بين فواعله نمطا جديدا من التفاعلات على المستويين الإقليمي والدولي يعترف بوجود قوى تعديلية.

-يؤدي تنامي قوة القوى التعديلية وتصاعد فاعليتها في السياسة الدولية إلى زيادة تأثيرها ونفوذها في النظام الدولي الراهن مما يشكل تهديدا لنظام الهيمنة الأمريكية.

-يرتهن تغيير النظام الدولي الراهن إلى نظام متعدد الأقطاب بمآلات التنافس الأمريكي - الصيني الاقتصادي.

-أهمية الدراسة: نظرا لأهمية الموضوع لدى باحثي العلاقات الدولية خصوصا في ظل التحولات المتسارعة والأزمات الدولية التي يشهدها النظام الدولي وتداعياتها في العلاقات الدولية، تسعى هذه الدراسة إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه " روسيا والصين" كقوى تعديلية لإعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب خاصة وأنها تحاول جاهدة فرض نفسها كقوى مؤثرة وفاعلة في السياسة الدولية بما يخدم مصالحها، وبما يمكنها من تقويض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الحالي.

-تقسيمات الدراسة: عالجت الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة في ثلاثة محاور أساسية: تطرق المحور الأول لضبط الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال تحديده لتعاريف المفاهيم المفتاحية في الموضوع، وتناوله لأهم المناهج والمقاربات النظرية التي يمكن الاستعانة بها لتحليل وتفسير السلوك الخارجي للقوى التعديلية. وحاولت الدراسة من خلال المحور الثاني التطرق إلى تفسير سلوك هذه القوى وفق المقاربتين الواقعية والبنائية، أما المحور الثالث تناولت فيه مؤشرات اعتبار روسيا والصين كقوى مراجعة في النظام الدولي الحالي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعد مفهوم القوة ومفهوم النظام الدولي مفهومين متلازمين، بحيث أن شكل وبنية النظام الدولي تتحدد بناء على نمط توزيع القوة بين فواعله (الدول المشكلة له)، كما أنه لا يمكن فهم وتفسير السلوك الخارجي للدول في النظام الدولي دون البحث في أثر ترتيبهم في هرمية توزيع القوة في النظام الدولي على سلوكهم الخارجي، وهذا ما يهتدي بنا إلى ما أقره الباحث "جورج تشوارزنيبرغر" "George Schwarzenberger" الذي رأى بأن " القوة هي المتغير الأصيل في العلاقات الدولية"(شرقي، 2020، صفحة 1482).

1-الإطار المفاهيمي:

اعتمدت الدراسة مجموعة من المفاهيم المفتاحية لتحليل دور القوى التعديلية في النظام الدولي، أهم هذه المفاهيم ما يلي:

أ-مفهوم النظام الدولي:

تعددت تعاريف " النظام الدولي"، يعرفه" روبرت موندیل"" Mundell" و" ألكسندر سوبودا""Swoboda " بأنه:" مجموعة من الكيانات المتفرقة التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة نتيجة لوجود شكل من أشكال السيطرة"(شرقي، 2020، صفحة 1485).

تتعدد تصنيفات النظم الدولية أبرزها: تصنيف "مورتن كابلان" "Morton Kaplan" وتصنيف" روبرت غيلبن" "Robert Gilpin " الذي صنف النظم الدولية إلى ثلاثة أنواع (شرقي، 2020، صفحة 1485):

- هيكل النظام الإمبريالي الذي يتسم بهيمنة قوة أو دولة عظمى على باقي الدول الأصغر منها في القوة، بحيث تتولى القوة العظمى اقتراح وصياغة قواعد السلوك ضمن هذا النظام.
- هيكل نظام ثنائي القطب الذي تسيطر فيه دولتان عظيمتان على التفاعلات الدولية داخل مجال نفوذ كل منها.

- هيكل توازن القوى المتعدد: وتسيطر على هذا النظام ثلاثة دول فما فوق.

إن تحديد ترتيب الدولة ضمن هرمية توزيع القوة في النظام الدولي يتم بناء على حجم قوتها بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى، وعلى أساس موقعها في تراتبية القوة في النظام الدولي يتحدد حجم ونوعية تأثيرها داخل النظام، ويتحدد أيضا هامش حركتها لتحقيق مصالحها، وكل هذا يحدد في الأخير نمط سلوكها الخارجي في النظام الدولي القائم.

ب-مفهوم القوة:

تعددت تعاريف ومضامين مفهوم القوة بين الباحثين في حقل العلاقات الدولية، غير أن الربط بين متغير القوة وحدوث تحولات في بنية النظام الدولي يستلزم التركيز على البعد "العلائقي" في تحديد مضمون مفهوم " القوة" أي فهم القوة على أنها:" علاقة تأثير وتأثر بين دولتين فأكثر".

شهد مفهوم القوة تطورا تبعا لتطور طبيعة العلاقات الدولية بين فواعل النظام الدولي، حيث انتقلت أدبيات العلاقات الدولية من التركيز على البعد العسكري "الصلب" في تحديدها لمفهوم القوة " القوة الصلبة" " Hard Power " خلال العقود الأولى من القرن العشرين إلى الاهتمام في أواخر هذا القرن بالبعد الناعم لهذا المفهوم" القوة الناعمة"" Soft Power" التي ارتبط ظهورها بكتابات" جوزيف ناي" " Joseph Nye" منذ عام 1990، وفي عام 2004، قام بتطوير هذا المفهوم في كتاب له عنون ب" القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية" حيث يعرفها بأنها:" القدرة على التأثير في الآخرين واستمالة الناس وإغرائهم باعتماد وسيلة الاقناع والابتعاد عن التهديد الواضح."(الحليمي، 2020).

يحدد "جوزيف ناي" ثلاثة مصادر للقوة الناعمة، وهي: ثقافة الدولة التي تكون مصدر جذب للآخرين، قيمها السياسية ومدى التزامها بها داخليا وخارجيا وسياستها الخارجية حين يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية"، ويضيف " ناي" إلى المصادر آنفة الذكر القوة

الاقتصادية والقوة العسكرية عندما تراها الدول الأخرى نماذج ناجحة للتطور الاقتصادي والعسكري(الحليمي، 2020).

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبحنا نتحدث عن شكل جديد من أشكال القوة وهو " القوة الذكية" " Smart Power" الذي يشير إلى: "الدمج بين عناصر القوة الصلبة المتمثلة في القوتين العسكرية والاقتصادية وعناصر القوة الناعمة القائمة على استثمار مكانة الدولة وجاذبيتها عالميا في التأثير من خلال انخراط الدولة في شراكات مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية والدخول في تحالفات، وحرصها على صبغ سلوكها الخارجي بالشرعية والمشروعية الدولية"(خير الله، صفحة 162).

يعرف "جوزيف ناي" القوة الذكية بأنها:" القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين"، واعتبر "ناي" كلا من الجاذبية والاستقطاب والاقناع أهم مصادر القوة الناعمة والقوة الذكية، ولقد اهتم "جوزيف ناي" وغيره من الباحثين بهذا المفهوم في سياق سعي الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة وقائدة في النظام الدولي، وفي ظل صعود قوى جديدة منافسة لها كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي (حسين، 2018، الصفحات 125-126).

ج-تعريف الدولة التعديلية:

يرجع الأصل النظري لمفهوم "القوة المراجعة" في النظام الدولي إلى اسهامات رواد النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية "هانس جي مورغانثو" "Hans J.Morgan thau" الذي استعمل مفهوم الدول المراجعة كمرادف للدول الانتقامية، وبعد ظهور الواقعية الجديدة خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، تطور مفهوم "الدولة المراجعة" "Revisionist state " في أدبيات "الواقعية الهجومية"، وركزت "الواقعية الدفاعية" في المقابل

على مفهوم "الدولة المحافظة على الوضع الراهن" "Status quo state" (حمشي، روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي، 2016، صفحة 439).

يعرف رائد الواقعية الهجومية" الأستاذ" "جون مير شايمر" " John Mearsheimer" في كتابه المعنون ب"مأساة سياسة القوى العظمى "" The Tragedy of Great Power Politics" النزعة التعديلية " Revisionism" بأنها:" نزوع لدى القوى العظمى والدول عموما نحو تغيير أو تعديل توازن القوة لصالحها سلما أو حربا لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى هي الضمانة الأولى لبقاء الدول لذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوة الحالي"(أبو رحمة و قوراري، 2020، صفحة 31).

الدولة التعديلية حسب تصور " باري بوزان" "Barry Buzan » هي:" تلك الدولة التي تشعر بأن النظام الدولي القائم يهدد أمنها ومصالحها"(LoannisE, s.d., p. 552)، كما تشعر أيضا بحالة عدم الرضى اتجاه أنماط توزيع الموارد في النظام القائم(حمشي، روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي، 2016، صفحة 439)، ولحماية أمنها ومصالحها الحيوية، تسعى الدولة التعديلية جاهدة إلى تغيير النظام الدولي القائم، وتحاول فرض وجودها وتحسين مكانتها كفاعل دولي مؤثر فيه(LoannisE, p. 552).

وتعرف الدولة المراجعة أيضا بأنها:" الدولة التي تشعر بأنها أصبحت غير قادرة على تعزيز مصالحها في ظل الترتيبات والمؤسسات السائدة في النظام الدولي القائم"، وهذا ما يدفعها إلى مراجعة النظام الدولي عبر "إعادة النظر في المؤسسات والمعايير الضابطة لسلوك الدول المشكلة له"(حمشي، 2016، صفحة 444).

تعتمد القوى التعديلية في سياستها الخارجية لتحقيق الأهداف آنفة الذكر استراتيجية تهدف إلى التأثير في ميزان القوة السائد في النظام الدولي الراهن من أجل تغييره إلى نظام دولي

جديد يضمن لها حماية مصالحها وهذا من خلال استخدام القوة" المادية"، اختراق قواعد القانون الدولي المعمول بها، وانتهاك سيادة الدول في سبيل بلوغ أهدافها مما يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الدولي(حمشي، 2016، صفحة 443) .

تتبنى القوى التعديلية رؤية وتصور للواقع الدولي قائم على ضرورة إعادة تشكيل النظام الدولي عبر خلق نظام متعدد الأقطاب قائم على نظام توازن القوى بعيدا عن هيمنة دولة واحدة، وإن رغبة القوى التعديلية في تغيير النظام الدولي القائم يهدد مصالح وأهداف القوى الدولية المهيمنة على قواعد اللعبة الدولية، والتي ترغب في استمرارية الوضع القائم، وهذا ما يجعل سلوكيات القوى التعديلية تتعارض مع مصالح وأهداف الدول القوية القانعة والراضية في النظام الدولي.

ومن أهم سمات الدولة المراجعة اهتمامها في أغلب الحالات بتحقيق ما تطمع فيه أكثر من اهتمامها بما تمتلكه، ولهذا تكون مستعدة للمجازفة بفنائها في سبيل الوصول إلى تحقيق طموحاتها(حمشي، 2016، صفحة 443)، وبشكل عام، يمكن تحديد مجموعة من المؤشرات في السلوك الخارجي للدول تساعد على تصنيف هذه الأخيرة ضمن قائمة الدول المراجعة، أهمها ما يلي:

أ-أن تكون للدولة المراجعة أو التعديلية نية حقيقية لمراجعة النظام الدولي.

ب-أن تستعمل الدولة التعديلية في الواقع قدراتها عبر أفعال مادية تسعى من خلالها إلى مراجعة النظام الدولي.

ج-أن يصدر من الدولة المراجعة أفعالا خطابية تدعو وتنادي من خلالها إلى ضرورة تغيير الوضع القائم نحو ما تراه أفضل.

د. تعريف القوى الصاعدة:

تعرف القوى الصاعدة بأنها:" تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي، وهي تحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى: اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول" البريكس" "BRICS " كتكتل يضم كلا من الصين والهند، البرازيل وجنوب إفريقيا وروسيا. وتختلف هذه القوى عن القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا والقوة العظمى الأمريكية بسبب النقص في التأثير والتوظيف الجيد للمقدرة بالرغم من أن بعضها يمتلك ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وباليستية كالصين والهند وباكستان..."(جارش، 2016).مع الإشارة إلى أنه ليس كل القوى الصاعدة قوى تعديلية تهدف إلى مراجعة النظام الدولي.

2- الإطار النظري:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج والنظريات، في مقدمتها " منهج تحليل النظم" الذي يناسب تحليل تفاعلات بنية النظام الدولي الحالية واستعراض أدوار القوى التعديلية وفاعليتها في الشؤون الدولية، والكشف أيضا عن تأثير هذه الأخيرة في فاعلية وأدوار القوى المراجعة. أما الإطار النظري فقد جمع بين مقاربات المنظور الواقعي والمنظور البنائي.

المحور الثاني: تفسير سلوك القوى التعديلية من منظور المقاربتين: الو اقعية والبنائية

يجد تفسير سلوك الدول المراجعة أساسا نظريا له في فرضيات أبرز نظريات العلاقات الدولية التي ظهرت مع نهاية عقد السبعينات ومطلع الثمانينات تكيفا مع جملة التحولات التي بدأ يشهدها النظام الدولي على مختلف المستويات التي ترافقت مع ظهور مقاربات فرعية جديدة داخل المنظور الواقعي نعتت بالواقعية الجديدة أو البنيوية بشقيها الدفاعي

والهجومي، وبروز النظرية البنائية في إطار النظريات التكوينية أو ما بعد الوضعية في تحليل العلاقات الدولية.

1.تفسير الاتجاه الو اقعي:

حاول رواد المقاربة الواقعية (الكلاسيكية والجديدة) تقديم تفسير علمي لسلوك القوى التعديلية أو المراجعة في النظام الدولي بدءا من " هانس مورغا نثو" إلى " جون ميرشايمر"، هذا ما جعل المنظور الواقعي يعتمد لعقود طويلة كمقاربة نظرية أساسية لفهم وتفسير ما ينعت بالقوى التعديلية إلى أن ظهرت المقاربة البنائية كنظرية ما بعد وضعية في العلاقات الدولية التي حاولت هي الأخرى تقديم بديل نظري لتفسير سلوك القوى المراجعة معتمدة على فرضيات علمية جاءت في الأساس لتنتقد منطلقات الفكر الواقعي.

أ. النظرية الو اقعية الجديدة

يمكن تفسير ظهور الدول/القوى المراجعة في النظام الدولي من خلال النظرية الواقعية " البنيوية" ل "كينيث والتز""Kenneth Waltz" التي تقوم على فرضية جوهرية تقر بأن" البنية الفوضوية للنظام الدولي بسبب غياب سلطة عليا مركزية تحتكم إليها الدول هي التي تحدد السلوك الخارجي للدول"، وإن هذه الفوضوية تنتج لدى الدول شعورا مستمرا بحالة عدم الأمن جراء الخوف المتبادل بينها ما يدفعها إلى الاعتماد على نفسها لضمان وحماية أمنها.

ويتعدى تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي في السلوك الخارجي للدول إلى توفير المناخ والظروف الملائمة لظهور ما يسمى" بالدولة التعديلية أو المراجعة" لأن هذه الفوضوية تمهد وتساعد بشكل مستمر، وفي أي وقت على ظهور " دولة" تسعى لمراجعة الوضع القائم، وهذا ما يدفع الدول الأخرى بدورها إلى السعي المستمر نحو تعظيم قوتها النسبية مقارنة بالدول الأخرى خاصة على حساب منافسيها وأعدائها.

يجد تفسير سلوك الدول المراجعة أساسا نظريا له أيضا في فرضيات "الواقعية الهجومية" التي يرى روادها بأن السياسة الدولية تتسم بوجود " دول مراجعة" أكثر منها "قوى الوضع الراهن" " Power Status Qua"، حيث يرى "مير شايمر" بأن "النظام الدولي لا يضم دولا من نوع قوى الوضع الراهن باستثناء الدولة المهيمنة التي تسعى جاهدة للمحافظة على مكانتها المهيمنة، ومنع أي محاولة لظهور أي دولة أخرى تنافسها إقليميا أو دوليا(أبو رحمة و قوراري، 2020، صفحة 31)، ولهذا وحسب رأي الواقعيين الهجوميين فإن "حالة الدولة المهيمنة في النظام الدولي هي الحالة الوحيدة النادرة التي تسعى فيها الدولة إلى المحافظة على الوضع القائم (حمشي، 2016، صفحة 443)،وفي المقابل، يقر "جون ميرشايمر" بأن أغلب الدول المشكلة للنظام الدولي هي من فئة الدول التعديلية خاصة القوى العظمى التي تسعى دائما إلى تغيير ميزان القوة ليتناغم مع مصالحها مستخدمة في ذلك القوة (أبو رحمة و قوراري، 2020، صفحة 31).

ب. نظرية تحول القوة:

تساعد نظرية " تحول القوة"" Power transition theory" هي الأخرى على تفسير ظهور "القوى المراجعة في النظام الدولي"، وتعود أصول هذه النظرية إلى إسهامات الباحث "أورغانسكي" " A.f.k Organski" و"كوغلر" " Kugler" مع نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين، وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات العلمية أبرزها:

-النظام الدولي هو نظام هرمي تراتبي بناء على معيار التوزيع النسبي للقوة بين فواعله(وحداته)، حيث تتوزع القوة بينها بشكل متفاوت، فتتركز بشكل كبير في يد فئة قليلة ومحددة من الدول إن لم نقل دولة واحدة تتربع على أعلى هرم النظام الدولي، وتنعت بـ "الدولة المسيطرة" Dominant Nation" (قسوم، 2018، صفحة 147).

- يتسم النظام الدولي بوجود قوتين متنافستين، ولهذا ترى نظرية "تحول القوة " بأنه غالبا ما يؤدي انتقال القوة بين قوتين في النظام الدولي إلى حدوث حروب لأن هذا الانتقال يتسبب في تقليص الفجوة بين إمكانيات وقدرات القوة المهيمنة الراضية التي تسعى للمحافظة على النظام الدولي الذي أنشأته وصاغت قواعده والقوة الصاعدة الساخطة غير الراضية على الوضع القائم لأنها لم تشارك في تحديد النظام الدولي، ولا تستفيد من شكل توزيع المنافع فيه هذا ما يخلق لديها حافزا لتغييره خاصة في ظل اكتسابها المزيد من القوة، وهذا ما يجعلها تصنف ضمن قائمة " الدول التعديلية"، وهذا ما قد يؤدي في الأخير إلى نشوب الحروب في النظام الدولي القائم (خشيب س.، 2022).

- تحتل القوى العظمى أو الكبرى " Great Powers" موقعا أدنى في تراتبية القوة في النظام الدولي يلي القوة المهيمنة، وتقيم أغلب هذه القوى تحالفا مع الدولة المسيطرة غير أن بعضا منها قد تنموا وتزداد قوتها بشكل كبير يجعلها غير راضية على مكانتها وحصتها من المنافع في النظام الدولي القائم، ويعطيها انطباعا بأنها قادرة على منافسة بل والتفوق أيضا على الدولة المسيطرة، وكل هذا يدفعها إلى السعي نحو تغيير النظام الدولي الراهن بشكل يضمن لها مكانة جديدة، ويمكنها من الحصول على منافع وامتيازات أكبر(قسوم، 2018، صفحة 148)، ولهذا تنعت هذه القوى "غير الراضية" بالقوى التعديلية أو المراجعة للنظام الدولي، وأطلق عليها" أورغانسكي" و" كوجلر" " Kugler" تسمية" المتحدي الصاعد" " Rising Challenger"، وهي تعتبر في نظر " القوة المسيطرة" " من فئة الدول المنافسة والمتحدية لها" ما يدفعها هي الأخرى إلى اتخاذ إجراءات لمواجهتهم والحيلولة دون بلوغ أهدافهم.

وهناك فئة أخرى من الدول تتموقع ضمن مستوى أدنى في هرمية القوة في النظام الدولي تلي القوى الكبرى وهي " القوى المتوسطة" " Middle Powers" وهي عبارة عن " دول قوية

نسبيا في أقاليم محددة ولكنها غير قادرة على تحدي القوة المسيطرة"، وتصنف" القوى الصغيرة" والمستعمرات في أسفل الهرم الدولي للقوة.

يقدم" ستيف تشان" انتقادات لاذعة لنظرية تحول القوة مشيرا إلى المعايير المزدوجة التي يتعامل بها رواد هذه النظرية في تحديدهم لماهية " الدولة التعديلية"، حيث هاجم " تشان" الفرضيات العلمية التي تبنتها نظرية " تحول القوة" في تحديدها لمفهوم " الدولة التعديلية" مقدما بذلك فرضيات علمية بديلة يؤكد من خلالها الخلط والخطأ الكبير - حسب زعمه- الذي وقعت فيه نظرية" تحول القوة" عند تحديدها للقوى التعديلية في النظام الدولي ليصل في الأخير إلى إمكانية اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية " قوة تعديلية" في النظام الدولي الراهن معارضا ومتحديا بذلك ما ذهب إليه رواد نظرية تحول القوة الذين اعتبروا الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبرونها إلى حد اليوم " قوة مهيمنة تسعى إلى المحافظة على الوضع الراهن" أي " دولة راضية"، في حين يعتبرون الصين ضمن قائمة " القوى التعديلية"(خشيب س.، 2022).

2- تفسير المقاربة البنائية:

تركز المقاربة البنائية في تفسيرها لسلوكيات الدول الخارجية على دور الهوية والمعايير والثقافة واللغة والأيديولوجيا، وبناء على هذا فإنها تؤسس لوجود علاقة بين متغير الهوية كمتغير مستقل وتحديد مصالح الدولة " القومية" وسلوكياتها الخارجية كمتغير تابع، وبهذا فهي تؤكد فرضية أن "هوية النخبة والقيادة السياسية الحاكمة في الدولة هي التي تقوم بتعريف وتشكيل مصالح الدولة انطلاقا من هوياتها الذاتية".

تقدم المقاربة البنائية أيضا فرضية جوهرية لتفسير الفوضى السائدة في النظام الدولي، وتفسير طبيعة العلاقات الدولية التي تتراوح بين التعاون والصراع، جوهر هذه الفرضية هي

"أن الفوضى هي ما تصنعه الدول، وإن علاقات الصراع والتعاون في العلاقات الدولية مردها إلى المعنى" التأويل" الذي يعطيه الفاعلون" الدول" اتجاه بعضهم البعض".

ترى المقاربة البنائية بأن الدول تسعى في سياساتها الخارجية إلى إنشاء هوية لها في المجتمع الدولي معترف بها من طرف الفواعل الأخرى، وهذا ما يضمن لها مكانة اجتماعية" دولية" مشروعة، وينطبق هذا الأمر على القوى الصاعدة " التعديلية" التي تسعى في سلوكياتها الخارجية إلى الحصول على نفوذ سياسي أكبر يتناسب مع قدراتها الجديدة ويخدم مصالحها مستخدمة في ذلك القوة إن دعت الحاجة إليها. وإن طموح سياستها الخارجية لا يتوقف عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى السعي نحو اكتساب هوية" مكانة" لها في المجتمع الدولي معترف بها ، وهذا ما يجعلها تتبنى" نيات تعديلية" اتجاه النظام الدولي، ولمواجهة طموح القوة الصاعدة التعديلية، تعمل قوة الوضع الراهن على احتواء قوة ونفوذ القوة الصاعدة مدفوعة في ذلك بالخوف والشك من منافستها لها، وسيؤدي هذا الوضع في الأخير إلى إمكانية نشوب نزاعات بين قوى الوضع الراهن والقوى الصاعدة تكون مصحوبة بمعضلات أمنية(بوناب، 2019، الصفحات 172-174).

وتبعا لما سبق، فإن القوى الصاعدة "التعديلية" تناضل من أجل الاعتراف بها كقوة كبرى في نظام دولي يتسم بالفوضوية، وتعتبر الصين قوة صاعدة تسعى إلى اكتساب الاعتراف بها في النظام الدولي كقوة عظمى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي إن قبلت الاعتراف بمكانة الصين الدولية فإن صعود هذه الأخيرة سيكون سلميا، وبالإمكان أن تجنب النظام الدولي حروبا ومشكلات أمنية.

تتبنى القوة الصاعدة" التعديلية" آليات وسياسات تعبر عن أشكال متمايزة من ممارسات القوة تسعى من خلالها بلوغ هدف الاعتراف بها من طرف قوى الوضع الراهن، أبرز هذه السياسات السهر على إسماع صوتها كقوة عظمى في النظام الدولي القائم بحيث تعامل

كعضو مؤثر ومساوي لباقي الأعضاء الأخرى من القوى الكبرى التي تؤدي أدوارا محورية في تحديد وتوجيه تفاعلات وقضايا النظام الدولي، وتؤثر في أمنه واستقراره. وتتمكن القوة الناشئة " التعديلية" من فرض صوتها كقوة عظمى من خلال فرض حضورها في المؤتمرات الدولية لمناقشة الأزمات والقضايا الدولية سواء كان هذا الحضور رسميا أو غير رسمي. كما يمكن للقوة الصاعدة التعديلية أن تحصل الاعتراف بهويتها الدولية من خلال امتلاكها لقوة عسكرية " مثالية"، وهذا ما تصبو إليه الصين من وراء بنائها لقوة عسكرية إقليمية ودولية متطورة(بوناب، 2019، صفحة 174).

المحور الثالث: مؤشرات اعتبار روسيا والصين كقوى مراجعة في النظام الدولي الراهن

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كلا من الصين وروسيا قوتين مراجعتين أو تعديليتين غير راضيتين عن التوزيع الراهن للقوة في النظام الدولي القائم، هذا ما يدفعها إلى العمل على تغييره لصالحها. ويرجح أن تكون الصين مستقبلا قوة مراجعة بامتياز على خلاف روسيا لأنها تمتلك بشكل متزايد القوة والقدرة معا التي تمكنها من مراجعة النظام الدولي الراهن وتحدي الهيمنة الغربية" الأمريكية "عليه، وهذا مؤشر واضح على مكانة الصين الحقيقية كقوة مراجعة جديدة، في حين أن روسيا، وبالرغم من اعتبارها هي الأخرى " قوة مراجعة "، غير أنها تفتقر إلى القدرات المادية على خلاف الصين التي تمكنها من مراجعة النظام الدولي الراهن. (L.Wilsson, 2019).

1-روسيا كقوة تعديلية في النظام الدولي:

تصنف روسيا وفق نظرية تحول القوة التي جاء بها" أورجانسكي" عام 1957 ضمن قائمة الدول القوية غير القانعة أو غير الراضية التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم في النظام الدولي

متحدية بذلك هيمنة الدولة القوية القانعة التي من مصلحتها المحافظة على الوضع الراهن في النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، وتمثل هذه الدولة" الولايات المتحدة الأمريكية".

تعتبر روسيا قوة مراجعة للنظام الدولي منذ عقد التسعينات، غير أن نزعتها التعديلية خلال هذه الفترة كانت " سلمية" إلى أن تحولت عقب الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا في فيفري 2023 إلى دولة مراجعة "إنتقامية " نظرا للآثار السلبية والتهديد الكبير لهذه الأزمة على السلم والامن العالمي(Balachandran, 2022).

توحي السلوكيات الخارجية لروسيا مع مطلع القرن الحادي والعشرين إلى رغبة روسيا في لعب أدوار فاعلة ومؤثرة في الإقليم الأوراسي، وتأكيد حضورها كقوة دولية في تفاعلات السياسة الدولية هذا ما جعلها تتبنى في سياستها الخارجية سياسة تعديلية " عسكرية" تهدف إلى تقويض الهيمنة الأمريكية ومراجعة النظام الدولي القائم وتظهر هذه الرغبة من خلال السياسة والاستراتيجية التي تبنتها روسيا في سياستها الخارجية منذ وصول " فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم في روسيا(عبد الغني علي عبد الغني، 2022، صفحة 93).

تتجلى مظاهر اعتبار روسيا كقوة تعديلية في النظام الدولي من خلال مجموعة من المؤشرات تتعلق أولاها باستراتيجيتها وسلوكها الخارجي في المجال الحيوي الذي كان ينشط فيه الاتحاد السوفياتي سابقا ممثلا في أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز، وذلك من خلال دعم روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي الحركات الانفصالية في المنطقة لوجستيكيا ودبلوماسيا كما فعلت في مولدوفيا، أذربيجان، جورجيا التي تدخلت فيها عسكريا عام 2008، وفي عام 2014، ضمت روسيا عسكريا شبه جزيرة القرم التي كانت تابعة لأوكرانيا ، وفي فيفري 2022، تتدخل روسيا عسكريا مرة أخرى في أوكرانيا، ويدل كل هذا على السياسة العدوانية التعديلية التي تتبناها روسيا(LoannisE, pp. 552-553) .

هناك مؤشر آخر يثبت تبني روسيا لسياسة تعديلية وهذا من خلال الأدوار التي تسعى روسيا إلى لعبها خارج مجالها الإقليمي كتدخلها في الأزمة السورية عام 2015لدعم نظام " الأسد"، ودورها في الأزمة الليبية ومنطقة الساحل الإفريقي(LoannisE, s.d., p. 553).

ركزت روسيا في استراتيجيتها الجديدة إلى اثبات وجودها كفاعل دولي مؤثر في السياسة الدولية بدءا من إثبات حضورها وحماية مصالحها في مجالها أو محيطها الإقليمي ثم الانتقال إلى لعب أدوار في أزمات وقضايا دولية. فعلى المستوى الإقليمي، حاولت روسيا كقوة تعديلية التصدي لسياسة التطويق التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وإقليم القوقاز باعتبار هذه الأقاليم مجالات جيوسياسية حيوية للأمن القومي الروسي، وهذا ما دفعها للدخول في صراعات في مجالها الإقليمي استخدمت فيها القوة العسكرية آخرها الهجوم العسكري على أوكرانيا في فيفري 2022.

يجب الإشارة إلى ملاحظة هامة تؤكد بأن رغبة روسيا في الحد من الهيمنة الأمريكية ونقل النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب لا يتناسب مع أداء الفعل الاستراتيجي الروسي في مناطق نفوذها، كما أن حدود القوة الروسية ومجال تأثيرها لا يعكس هو الآخر في واقعه استهداف روسيا تغيير النظام الدولي، والحجة على هذا هو تركيز الأداء الاستراتيجي الروسي على زيادة قوة روسيا وتوسيع نفوذها وتأثيرها في مناطق أو مجالات نفوذها التقليدية، وهذا ما يؤكده الدور الذي لعبته روسيا في الأزمة الأوكرانية عام 2014، ودورها أيضا في الأزمة السورية لاعتبارات جيوبوليتيكية تتعلق بالمجال الحيوي الروسي، وفي المقابل لم تلعب روسيا دورا في العراق عقب الغزو الأمريكي له لوقوعه ضمن منطقة المصالح الأمريكية(إسماعيل خليل، 2022، الصفحات 67-68).

2- مؤشرات الصين كقوة تعديلية

اعتبرت الصين في وثيقة " استراتيجية الأمن القومي لعام 2022" الصادرة عن الإدارة الأمريكية في 12 أكتوبر 2022" التحدي الأكبر والأكثر خطورة، حيث تمتلك النية وبشكل متزايد لإعادة تشكيل نظام دولي يميل لصالحها"، ولهذا فهي قوة " تعديلية" تسعى لاحتلال موقع مؤثر في النظام الدولي القائم، وما يزيد من خطر الصين على نظام الهيمنة الأمريكية اعتبارها" الدولة الوحيدة التي لديها القوة المتزايدة من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لإعادة تشكيل النظام الدولي، بالإضافة لوجود النية لديها لتحقيق ذلك" (عبد الله، 2022)، كما يصف البنتاغون الأمريكي الصين أيضا بأنها:" قوة تعديلية تسعى إلى إعادة ترتيب المنطقة لصالحها من خلال الاستفادة من التحديث العسكري وتسخير عمليات النفوذ والاقتصاد المفترس لأجل إكراه الأمم الأخرى"(خشيب ج.، 2022).

تؤمن الصين بضرورة إعادة تشكيل النظام الدولي ونقله من نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب لأن التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب وفق المنظور الصيني هو" اتجاه لا يمكن مقاومته، يؤدي في الأخير إلى إحلال السلام العالمي"، وبناء على هذا المنظور، ترى الصين بأن التحولات الهيكلية التي يشهدها النظام الدولي الحالي بعد نهاية الحرب الباردة تمثل مرحلة انتقالية تنبؤ بانتقال النظام الدولي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب يبرز فيه دور العديد من القوى الكبرى من بينها الصين(كلاع، 2021).

تشير الخطابات الرسمية للقيادة السياسية الصينية إلى تبني هذه الأخيرة هدف ضرورة تغيير النظام الدولي الراهن إلى نظام متعدد الأقطاب تضطلع فيه الصين بدور فاعل ومؤثر متحدية بذلك الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي القائم، وهذا ما أكده الرئيس الصيني " شي جين بينغ" في خطاب له في أكتوبر عام 2017:" الصين قد تجاوزت العتبة إلى حقبة

جديدة، فالصين ستقترب من مركز الصدارة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، وستصبح رائدة عالميا من حيث القوة الوطنية والنفوذ الدولي" مضيفا بأن" الصين لن تساهم في الحوكمة العالمية فحسب بل يمكنها أن تضطلع بدور قيادي في إصلاح النظام العالمي"(سالم و رحموني، 2022).

تتبنى الصين استراتيجية صعود سلمي لأنها تعتمد لزيادة قوتها وتوسيع نفوذها على القوة الناعمة خاصة الجانب الاقتصادي كتوسيع نطاق استثماراتها وتبادلاتها التجارية، إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" إيه. آي.آي.بي" عام 2014 بمشاركة حوالي مائة دولة وبرأس مال قدره مائة مليار دولار بهدف تقديم قروض للدول الفقيرة، وإطلاقها لمبادرة " طريق واحد وحزام واحد"، ومساهمتها في تأسيس منظمة" شنغهاي للتعاون"، كما تسعى الصين إلى توطين قوتها ونفوذها وحضورها على المستوى الدولي خصوصا في المجال الاقتصادي وذلك من خلال دخولها في تحالفات وشراكات مع أكبر اقتصاديات العالم في مقدمتها" الاتحاد الأوروبي"، وتدرك الصين أيضا بأن ترسيخ حضورها الدولي اقتصاديا يكون أيضا من خلال تقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين أقوى اقتصاديات العالم من أجل بلوغ هدف تحقيق اعتمادها على ذاتها في المجال التكنولوجي(كلاع، 2021، الصفحات 92-93).

تراهن الصين كقوة تعديلية بشكل كبير على حضورها ودورها في المنظمات الدولية كمدخل للتأثير في السياسة الدولية، وهذا ما يفسر توجه الصين إلى المشاركة أكثر في النظام الدولي الحالي بهدف إعادة هيكلته وتطويره على خلاف ما كانت عليه سابقا (Yamaguch, 2016, p. 63)، حيث ازداد نشاط الصين في المنظمات الدولية منذ عام 2013 في فترة الرئيس" شي جين بينغ"، إذ تعتبر الصين ثاني ممول للأمم المتحدة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل مرتبة ثالث ممول لمنظمة التجارة العالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وارتفعت

مساهماتها المالية في صندوق النقد الدولي، وكل هذا أثر إيجابا في درجة تأثير صوتها في هذه المنظمات(البرقان، 2019).

وتهتم الاستراتيجية الصينية بالتواجد في الأقاليم الجغرافية التي تتوفر على الطاقة، والمناطق التي تعتبر أسواقا لمنتوجاتها، فضلا عن سعيها لزيادة قوتها العسكرية لتبلغ مركز القوة الإقليمية المؤثرة في بحر الصين الجنوبي، ولهذا فإن المجال الجيوبوليتيكي " لحدود القوة" الصينية يمتد في منطقة آسيا الوسطى وإفريقيا ومنطقة الخليج، مع الإشارة إلى أن الصين تراعي عدم التصادم مع المصالح الأمريكية في هذه المناطق(إسماعيل خليل، 2022، الصفحات 69-70).

3- تحديات الصين كقوة تعديلية

إن نجاح الصين كقوة تعديلية تسعى لمراجعة النظام الدولي يواجه مجموعة من التحديات في مقدمتها التأثير الكبير للثقافة والحضور الأمريكي في مناطق نفوذ الصين، حيث عملت أمريكا على تعزيز صورتها من خلال سياستها الخارجية في مناطق النفوذ الصينية عبر وسائل القوة الناعمة، وهذا ما أدى إلى انتشار "قبول الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى" أكثر من القبول الذي تحضا به فكرة أن تصبح "الصين قوة عظمى في المنطقة" (إسماعيل خليل، 2022، صفحة 70).

كما تواجه الصين أيضا تحدي ضرورة توسيع مناطق نفوذها خارج مجالها الإقليمي الآسيوي خاصة في ظل تبني الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعيها لتحجيم الدور التعديلي للصين استراتيجية تعمل على محاصرة الصين في مجالها الحيوي الإقليمي" جنوب شرق آسيا"، والعمل على الحيلولة دون امتداده إلى مناطق وأقاليم جغرافية أخرى. ويجب على الصين أيضا في إطار مواجهتها للاستراتيجية الأمريكية ورغبتها في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب العمل على الحفاظ والزيادة من معدل النمو المحلي للاقتصاد الصيني،

وتسريع قدرتها التكنولوجية في المجال العسكري خاصة لمسايرة تطور القوة العسكرية الأمريكية، ناهيك عن ضرورة ربط تحالفات خارجية في مقدمتها تعزيز علاقاتها التعاونية مع روسيا وبناء علاقات اقتصاديه مع مختلف دول العالم (كلاع، 2021، صفحة 94).

الخاتمة:

إن التحولات التي يشهدها النظام الدولي المرتبطة بتغير نمط توزيع القوة بين فواعل النظام الدولي الراهن أسفرت عن تراجع القوة الأمريكية وظهور قوى جديدة صاعدة من أمثال روسيا والصين تسعى لاكتساب المزيد من القوة، ولعب أدوار مؤثرة وفاعلة في السياسة الدولية تتناسب مع حجم قوتها، ولتحقيق هذه الأهداف تعمل هذه القوى على إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها تحقيق مصالحها ، ويمكنها من المشاركة في إدارة وتوجيه تفاعلات السياسة الدولية لهذا تنعت هذه القوى بالقوى " التعديلية" أو القوى " المراجعة"، غير أن حدود أدوار هذه القوى وفرص نجاحها في بلوغ أهدافها تبقى مرهونة بمجموعة من العوامل والتحديات.

توصلت الدراسة إلى أن رغبة القوى التعديلية في مراجعة النظام الدولي، والدفع به نحو نظام متعدد الأقطاب تزداد وتتنامى بزيادة حجم قوتها، وتصاعد درجة تأثير وفاعلية أدوارها في النظام الدولي الراهن، وينطبق هذا الأمر بشكل كبير على الصين التي شجعها التحول في ميزان القوة النسبي على مستوى النظام الدولي على تبني التوجه نحو الانخراط أكثر والمشاركة في النظام الدولي وضرورة إصلاحه، وهذا ما يدفع إلى القول بأن دور الصين كقوة مراجعة مرهون بزيادة قوتها على مستوى النظام الدولي وتراجع القوة الأمريكية .كما أن تبني الصين لسلوك تعديلي أو محافظ على الوضع الراهن في النظام الدولي يرتبط أيضا بإدراكات الصين وتصوراتها للنظام الدولي في ظل تنامي قوتها الاقتصادية.

وبناء على ما سبق، فإن نجاح الصين في دورها كقوة تعديلية تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بنقله من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب مرهون بمدى قدرة اقتصادها على الصمود أمام الاقتصاد الأمريكي في ظل المنافسة الاقتصادية والتجارية الحادة بينهما، ناهيك عن قدرتها على جعل القوة العسكرية الصينية في تطورها وحجمها مسايرة للقوة العسكرية الأمريكية وذلك عن طريق تطوير الصين لقدرتها التكنولوجية أكثر خصوصا في المجال العسكري حتى تتناسب مع تطورها وقوتها الاقتصادية.

أما يتعلق بدور روسيا كقوة تعديلية في النظام الدولي الراهن فإن حدود قوتها وتأثيرها في النظام الدولي يرتبط بدرجة تأثيرها وحجم نفوذها في مجالها الحيوي الإقليمي وبنمط القوة التي تعتمدها للتأثير في مقدمتها" القوة العسكرية". وتزيد فاعلية الدور الروسي في الشؤون الدولية بزيادة مشاركة روسيا في التكتلات والمنظمات الاقتصادية الدولية، ونجاح تحالفها مع قوى تعديلية أخرى كالصين لمواجهة الهيمنة الأمريكية، ناهيك عن استمرارية دورها البارز في الأزمات الدولية كالأزمة الأوكرانية مؤخرا.

- قائمة المراجع:

1.المراجع باللغة العربية:

1- أحمد السيد خير الله. (بلا تاريخ). أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي.

2- أحمد قاسم حسين. (أيار/مايو, 2018). مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا. سياسات عربية(32).

3- جلال خشيب. (25 يوليو, 2022). https://idraksy.net/the-us-hegemony-as-a-revisionist-power/.

4- حسين سالم ، و سارة رحموني. (ديسمبر, 2022). " ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 07(02)، الصفحات 1064-1082.

5- ستيف تشان، عرض وتلخيص جلال خشيب. (25 يوليو, 2022).https://idraksy.net/the-us-hegemony-as-a-revisionist-power/. تم الاسترداد من "تحدي النظام الليبيرالي: المهيمن الأمريكي باعتباره قوة تعديلية".

6- سليم قسوم. (جويلية, 2018). " نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية(13).

7- سهاد إسماعيل خليل. (2022). حدود القوة وتوازن المصالح: تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة. *مجلة المعهد*(08).

8- شرقي عبد الغني. (2020). أثر تراتبية القوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى،. *مجلة الأستاذ* الباحث للدراسات القانونية والسياسية،، صفحة الصفحة1482.

9- شريفة كلاع. (2021). " نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلك؟ مجلة السياسة العالمية، 05(02)، الصفحات 71-96.

10- عادل جارش. (23 أكتوبر, 2016). https://democraticac.de. تم الاسترداد من القوى الصاعدة : دراسة في أبرز المضامين والدلالات.

11- عاصم البرقان. (18 أوت, 2019). الصين في المنظمات الدولية. تاريخ الاسترداد 30 جانفي, 2023، من http://m.ahewar.org.

12- عبد الغني شرقي. (2020). أثر تراتبية القوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م.5(ع.02).

13- عبيد الحليمي. (23 يونيو , 2020). http//:democraticac.de/?=67404. (المركز الديمقراطي العربي، المحرر) تم الاسترداد من تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة.

14- علي عبد الله. (26 اكتوبر, 2022). https://www.alaraby.co.uk/opinion/. تم الاسترداد من https://www.alaraby.co.uk/opinion/.

15-كمال بوناب. (نوفمبر, 2019). "النضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية: القوى الراهنةوالتعديلية والصاعدة". سياسات عربية، الصفحات 171-178.

16-محمد حمشي. (جوان, 2016). روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية(09).

17-منار عبد الغني علي عبد الغني. (أكتوبر, 2022). نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. مجلة البحوث المالية والتجارية، م.23(ع.04).

18- منير موسى أبو رحمة، و آسية قوراري. (أبريل, 2020). موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط. مجلة الدراسات الايرانية(11).

2.المراجع باللغة الأجنبية:

19-Gopalan Balachandran 7) .march, 202:https://www.graduateinstitute.ch/communications/news/revisionism-revanchism-and-war-ukraine.

20-Jeanne L.Wilsson 19) .June, 2019:*https://theasiadialogue.com/2019/06/11/are-russia-and-china-revisionist-states*./

21-LoannisE, K. (s.d.). *http://www.baltijapublishing.1v/omp/index.php/bp/catalog/download/237/6285/13320-1?inline=1*.

22-Shinji Yamaguch 17) .Dec, 2016 .(The Continuity and Changes in China's Perception of the International Order .*Journal of Defense and Security, pp.63*-81